

التقييم المالي للمشاريع الإستثمارية والتمويل البنكي لها في ظل المخاطرة
- دراسة حالة: وكالة البنك الوطني الجزائري "BNA" بأم البواقي -

Financial evaluation of investment projects and bank financing under risk
Case Study: Oum El Bouaghi Algerian National Bank Agency
"BNA"

د. خالد ي فراح، أم البواقي، الجزائر.
د. زاوي صورية جامعة بسكرة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/01/15)، تاريخ التقييم: (2017/02/09) تاريخ القبول: (2017/03/06)

Abstract

Banks are institutions of a special nature that face returns and risks of various forms at the same time. The risks are an integral part of the banking business, especially with the intensification of competition and technological development and the increase in the volume of banking transactions. In order to limit them, (Etc.), although the policy varies from one bank to another, but there is no significant difference due to procedures, criteria for the granting of credit, and on this basis there is no credit operation for any risk-free bank.

To achieve this, the bank is in the process of financial analysis. The latter contributes to determining the financial position of the institution and to determining its strengths and weaknesses, which help it to decide whether to grant the loan or not, to determine the ability to generate cash flows sufficient to conduct its operations and to fulfill its obligations.

Key words: financial assessment of projects, bank financing, risk, Algerian National Bank.

المخلص

تعد البنوك من المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد، ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فالمخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع زيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، وزيادة حجم المعاملات المصرفية، وللد منبها يجب إعداد إستراتيجية محكمة أثناء تقديمها للقرض (استثمارية، استغلالية... الخ)، بالرغم من أن السياسة تختلف من بنك إلى آخر، إلا أنه لا يحدث اختلاف كبير بسبب الإجراءات، المعايير الخاصة بمنح الائتمان، وعلى هذا الأساس لا توجد عملية ائتمانية لأي بنك خالية من المخاطر.

ولتحقيق ذلك ينتهج البنك محل الدراسة أسلوب التحليل المالي، حيث يساهم هذا الأخير في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة واستنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على اتخاذ قرار المتمثل منح القرض أم لا، وتحديد مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها، وأداء التزاماتها.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي للمشاريع، التمويل البنكي، المخاطرة، البنك الوطني الجزائري.

مقدمة:

تمتلك البنوك طبيعة خاصة في مواجهة العوائد، والمخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، حيث تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة، وزيادة حجم المعاملات المصرفية، فنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها، يتوقف على دراسة اقتصادية، ومالية وتقييمية للمشروع قبل اتخاذ قرار منح القروض ضماناً لإسترجاعها ونجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فالإلتزام المصرفي من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك في الجزائر نظراً لمساهمتها في توجيهها للنشاط الإقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الإستراتيجية بشكل خاص والتي تقتدر إليه البلد فضلاً عن كونها جهة تمويلية وطنية وعلى هذا الأساس فإن عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية تستوجب اتخاذ قرار استثماري رشيد وعقلاني يقوم على اختيار البديل الأفضل الذي يعطي أكبر عائد، ويستند هذا القرار على مجموعة من الدراسات المدعمة بأساليب وطرق علمية.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

ماهي الدراسة المالية والتقييمية للمشاريع الإستثمارية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري "BAN" لاتخاذ قرار تمويل مشروع ما ؟

وانطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر التقييم المالي للمشروع الاستثماري أساس اتخاذ قرار تمويل في بنك "BAN"
الفرضية الثانية: التقييم المالي للمشروع الاستثماري في بنك "BNA" يتطلب تكامل بين مجموعة من الطرق بما فيها الطرق المالية وأساليب بحوث العمليات.

الفرضية الثالثة: دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة من وسائل المساعدة في قبول تمويل مشروع استثماري في كل من بنك "BNA".

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على: أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يبني قرار تمويل مشروع استثماري وذلك بالتخلي عنه أو العمل على تنفيذه، مراجعة عملية التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وطرح أهم الطرق والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع المقترحة.

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية؛

المحور الثاني: التمويل البنكي وأهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية؛

المحور الثالث: دراسة حالة تمويل قرض استثمار بنك "BNA".

المحور الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية

أصبحت دراسات الجدوى الاقتصادية، وتقييم المشروعات إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تنظر إلى المستقبل بفكر استراتيجي يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد، والمخاطرة.

1- مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه:

1-1 مفهوم المشروع الاستثماري: يعرف على أنه "أصغر وحدة اقتصادية يمكن تخطيطها، وتحليلها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الأخرى، بحيث إذا نقصت أحد أجزائه يتوقف المشروع عن العمل"¹. كما يرى بعض الآخر أن المشروع الاستثماري هو: "مجموع من المساهمات المثلي ذات الطابع الاستثماري، والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي يمكن من إستغلال الموارد البشرية، والمادية، والتي تؤدي الي تحقيق التطور الإقتصادي، والإجتماعي بصفة محدّدة كما يجب أن تحدد عناصر المشروع بدقة، وذلك من حيث طبيعة، ومكان وزمان القيام به"².

1-2- خصائص المشاريع الإستثمارية : تتصف المشاريع الإستثمارية بما يلي:³

- السعي إلي أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة؛
- الحاجة إلي إستغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ؛
- القدرة على توظيف الموارد المادية، والبشرية بفعالية كبيرة؛
- تضمنه لأفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة؛
- تعاضده إلي ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

2- مراحل دراسات الجدوى : تتجلى فيما يلي:

1-2- الدراسة الأولية: تعرف بأنها: "دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً"⁴.

2-2- الدراسة التفصيلية: وتعرف على أنها: "دراسات لائحة لدراسات الجدوى الأولية ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولاً منها، فهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو تأجيله أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ"⁵.

3-2 دراسة الجدوى الفنية: تعرّف بأنها تلك: " الدراسة التي تتحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري، إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى مرحلة التنفيذ".⁶

3- التحليل المالي للمشاريع الاستثمارية: ويظهر من خلال:

3-1- التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي: وهي:

3-1-1- رأس المال العامل الصافي: ويتم حساب الرأس المال العامل الصافي إنطلاقاً من الميزانية المالية:⁷
رأس المال العامل الصافي " FR " = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة غير الجارية أو رأس المال العامل
 ويظهر في ثلاث حالات مختلفة، هي:⁸

- **FR > 0** موجب يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل؛

- **FR = 0** معدوم: هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

- **FR < 0** سالب: المؤسسة بحاجة إلى تقليص استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

3-1-2- احتياجات رأس المال العامل: يعبر هذا المؤشر عن: " قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية"⁹، وينقسم إلى:¹⁰

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:** ويعبر عنه بالعلاقة التالية:¹¹

الاحتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

- **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:** ويعبر عنه بالعلاقة التالية:¹²

احتياجات (ر.م) خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

3-2- الخزينة الصافية: تعرّف على أنها: " فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات، واحتياجات رأس المال العامل"¹³ " ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التقارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة وتبين معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنها"¹⁴، ويحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

وتظهر في ثلاث حالات مختلفة:¹⁵

- **الخزينة الصافية:** وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها .

- **الخزينة الموجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

- الخزينة السالبة: هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3-2- التحليل باستعمال النسب المالية: يستعمل في هذا الإطار مجموعات رئيسية التالية:¹⁶

1-1-3 نسب النشاط ومعدلات الدوران: تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال .

2-1-3 نسب الهيكل التمويلي والتسيير المالي: تهدف المسير المالي من خلالها إلى الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

3-1-3 نسب السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، تجاه دائئها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات.

4- طرق التقييم المالي للمشروعات: أهمها نذكر:

1-4- طريقة صافي القيمة الحالية: تعرف "VAN" بأنها: "الفرق بين مجموع التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار و المحينة إلي زمن بداية النشاط مع رأس مال المستثمر في المشروع".¹⁷
يحسب معيار القيمة الحالية بالصيغة التالية:¹⁸

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{Cf_t}{(1+i)^t} + \frac{VR}{(1+i)^n} - I$$

حيث: VAN: تمثل القيمة الحالية الصافية للأرباح؛ Cf_t : التدفق النقدي للسنة t ؛ i : معدل حساب القيمة الحالية؛

إن استعمال "VAN" كمعيار للمفاضلة عند تقييم المشاريع الاستثمارية تواجه عدة حالات هي:¹⁹

- حالة اقتراح مشروع واحد، يقبل إذا كانت القيمة الحالية صافية "VAN" أكبر من 0 أي موجبة؛

- المفاضلة بين العديد من البدائل، يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة ل: VAN .

4-2- طريقة حساب معدل المردودية الداخلي TIR: ويحسب بطريقة التجربة والخطأ ويتم إيجادها

بافتراض سعر خصم تقريبي، ويستخدم لتقدير صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية للمشروع ثم

جمعها، وطرح الاستثمارات المبدئية من الناتج، فإذا كانت صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع

موجبة فالعائد أكبر من المعدل الذي تم اختياره، ومن ثم يتم تجربة سعر خصم أكبر ونعيد حساب صافي

القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند سعر الخصم الجديد، فإذا كانت صافي القيمة الحالية للتدفقات

النقدية التي يكون الاعتماد على سعر خصم مرتفع عن معدل المردودية الداخلي المطلوب، فتقوم في هذه

الحالة بتجربة سعر خصم أصغر ونعيد حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند المعدل

الجديد، ويتم الاستمرار في تكرار الخطوات السابقة حتى نصل إلى معدل المردودية الداخلي الذي يجعل مجموع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عبر عمره الافتراضي مساوية للصفر .

$$\text{ويحسب بالعلاقة التالية: } TIR = r1 + \frac{VAN}{VAN2-VAN1} \text{، حيث:}$$

1r هو معدل الاستحداث او الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية في أدنى قيمة موجبة له.

2r هو معدل الاستحداث او الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية في أدنى قيمة سالبة.

3-4- دليل الربحية (مؤشر الربحية): يعرف على أنه: " نسبة مئوية ناتجة عن حاصل قسمة مجموع صافي التدفقات النقدية وقيمة الاستثمار المبدئي "20؛ أي أنه: " نسبة العوائد على التكاليف".²¹ ويعبر على هذا المعيار بالصيغة التالية:²²

$$IP = \frac{VAN}{I} + 1$$

ويستخدم هذا المعيار في المفاضلة بين المشاريع كما يلي:²³

* إذا كان $IP > 1$: فالتدفقات النقدية الداخلة أكبر من الخارجة أي المشروع مقبول؛

* إذا كان $IP < 1$: فالتدفقات النقدية الداخلة أقل من الخارجة، أي المشروع مرفوض (غير مربح)؛

* إذا كان $IP = 1$: فإن القيمة الحالية الصافية تساوي 0، وبالتالي المشروع مرفوض.

وهذا فيما يخص مشروع واحد، أما إذا كانت المقارنة بين مشروعين أو أكثر فيلجأ إلى اختيار المشروع ذو أكبر ربحية والأكبر من الواحد.

المحور الثاني: التمويل البنكي وأهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية.

1-تعريف التمويل البنكي: يعرف لى أنه: " أداة تعكس الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطاً أولياً بين المُنخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر على رصيد قابل للإقراض المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية".²⁴ ومن أهم مصادره²⁵: أموال الملكية، رأس المال المدفوع، الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات.

2- أهمية التمويل البنكي وعلاقته بدورة حياة المشروع: تتحدد كما يلي:²⁶

المرحلة الأولى: الفترة التجريبية: هي المرحلة التي تحتاج لها المشاريع إلي تمويل طويل الأجل، إذ يمكن للبنوك أن توافق على منح قروض للمؤسسات لتمويل مشاريعها إذا وجدت من يجنبها مخاطر التمويل.

المرحلة الثانية: فترة الازدهار: تبدأ مرحلة انطلاق المشروع، وتحقيقه بمعدلات نمو ومنه يتطلب المشروع التمويل من المصادر الخارجية، بالإضافة إلى ما تقدمه البرامج الحكومية من إعانات.

المرحلة الثالثة: فترة الإبطاء: في ظل ملائمة الظروف الاقتصادية يبدأ انخفاض معدل النمو قليلاً، وتبدأ معدلات الأرباح في الاستقرار نوعاً ما، ما ينتج عنه استقرار في التدفقات النقدية، وبالتالي يستمر الاحتياج للتمويل من أجل تمويل رأس المال العامل.

المرحلة الرابعة: فترة النضوج: تتسم هذه المرحلة باستقرار نمو المبيعات، كذلك استقرار نمو التدفقات النقدية، وتقوم المؤسسة للحفاظ على حصة معينة من المبيعات مما يجعلها في احتياج مستمر للتمويل قصير الأجل.

3- تحليل مخاطر التمويل المصرفي للمشروعات الإستثمارية:

3-1- مفهوم مخاطر الائتمان: تُعَرَّف بأنها: " الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض، وفوائده إلي البنك المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني".²⁷

3-2- أسباب المخاطر الائتمانية: ويمكن تقسيمها كما يلي:²⁸

- المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية، يصعب التحكم فيها كالوضع السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المُقرَض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد.
- المخاطر المهنية: وهي مخاطر مرتبطة بالتطورات الحاصلة، والتي تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي، كالتطورات التكنولوجية، ومدى تأثيرها على تكاليف الإنتاج.
- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمُقترض: وهي الخطر الأكثر انتشاراً، وتكراراً والأصعب للتحكم فيه، نظراً لأسبابه المتعددة المؤدية إلى عدم التسديد.

3-3- تحليل مخاطر الائتمان والتقليل من مخاطرها:

3-3-1: تحليل مخاطر الائتمان: تسعى البنوك عادة إلى توزيع الائتمان على نشاطات اقتصادية مختلفة معتمدة في ذلك على استقرار الودائع، ونسبة كل نوع منها، كما تسعى إلى تمويل القروض الأقل خطورة، حيث أن القروض الممنوحة يتم تصنيفها حسب أفضليتها للبنك، وحسب درجة المخاطرة²⁹، وأياً كان المنهج الذي يختاره في تحليل مخاطر الائتمان فإن إنجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال:³⁰ "تحديد الهدف من التحليل، تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل، الأسلوب الذي سيتبع في التحليل، تحديد من سيقوم بالتحليل، جمع المعلومات اللازمة، القيام بعملية التحليل، الاستنتاج الملائم، وضع التوصيات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار الائتمان أو حجبها"، كما يجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه البنك مثل مخاطر الإقراض، السوق، السيولة، العمليات القانونية، ومخاطر السمعة، فكل نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر. وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر.

3-3-2:- التقليل من مخاطر الائتمان: يرتبط ذلك بمسائل عديدة يمكن حصرها في: "دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي، تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار بعقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم، دقة بحث طلبات التسهيلات الائتمانية خاصة تلك التي رفضت من قبل بنوك

أخرى، عدم تجاوب مع العملاء في منح تسهيلات ائتمانية التي تزيد عن طاقاتهم الاستثمارية أو الإدارية، استيفاء الاستعلام دوريا عن العميل للوقوف على أي تغيير في نشاطه أو مركزه المالي³¹.

المحور الثالث: دراسة حالة تمويل قرض استثمار ببنك "BNA".

1-الدراسة التقنية للمشروع: وتتم بـ:

1-1-: تقديم المؤسسة(المستثمر): الطبيعة القانونية: مؤسسة فردية، تاريخ إنشاء الشركة: 2013، المقر: أم البواقي(عين مليلة).

1-2-: المشروع: يتمثل في إعادة تصنيع الأكياس البلاستيكية في ولاية أم البواقي(عين مليلة)؛ إذ شرع إنجازه في سنة 2013، حيث أن المؤسسة تعتبر مؤسسة فردية، ويتطلب هذا المشروع شراء المعدات اللازمة لبدأ مشروع للحصول على المواد الأولية، وقدرت تكلفته الإجمالية بـ: 6644384 دج، وهناك أربعة إيداعات خلال السنة لمتعلقة بالقرض بطلب قرض استثماري.

1-3: الهيكل التمويلي للمشروع: يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الهيكل التمويلي للمشروع لبنك "BNA" الوحدة: 10 دينار جزائري

العناصر	المبلغ	النسبة %
المساهمة الشخصية	132888	2
قرض CNAC	1860428	28
القرض البنكي	4651069	70
المشروع الكلي	6644384	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ملف القرض المقدم من طرف بنك BNA(وكالة أم البواقي) من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تكلفة المشروع قدرت بـ: 6644384 دج، حيث أن المساهمة الشخصية للعميل قيمتها 132888 دج؛ أي بنسبة 2%، والمبلغ المتبقي كان عبارة عن قرض "CNAC" وقرض مقدم من طرف البنك، ومنه يتبين أن هذا المشروع يعتمد في تمويله على أمواله الخاصة، والقرض البنكي بنفس الدرجة، إذ يمكنه الموازنة بين العائد من هذا المشروع، والفوائد التي سيدفعها من هذا القرض.

2-التقييم المالي للمشروع بواسطة مؤشرات التوازن المالي: يتضح كما يلي:

1-2: رأس المال العامل الصافي: ويحسب كما يلي:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

الجدول رقم (02): التحليل المالي رأس المال العامل الصافي لبنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	7765919	10457527	13333909	15433708	17678330
الأصول الثابتة	4753907	3565430	2376954	1188477	00
رأس المال العامل الصافي	3012012	6892097	10956955	14245231	17678330

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA" من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الخمسة، هذا يعني أن المؤسسة

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول المتداولة للإستغلال	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
الخصوم المتداولة للإستغلال	00	00	00	00	00
إحتياج في رأس مال العامل	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047

تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، والقروض البنكي الممنوح؛ أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير، وبالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

2-2: إحتياجات رأس المال العامل "BFR": بحسب بالعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال = الأصول المتداولة للإستغلال - الخصوم المتداولة للإستغلال

الجدول رقم (03): إحتياجات رأس المال العامل لبنك "BNA"

المصدر: من الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BAN"

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل للسنوات الخمسة 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 سجلت قيم موجبة، وهذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج لزيادة رأس المال العامل لديها، بل إن هذا الأخير كافي لتمويل الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال، لهذا حققت المؤسسة فائض في خزيتها في السنوات الخمسة.

2-3-الـخزينة: تحسب بالعلاقة التالية: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (04): خزينة بنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
رأس مال العامل	3012012	6892097	10956955	14245231	17678330
إحتياج رأس مال العامل	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
الخزينة	-2616912	-2791201	-2989954	-3083424	-3296717

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BAN"

نلاحظ أن الخزينة سلبية خلال السنوات الخمسة لأن رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، لذلك المؤسسة حققت عجزا بسبب عدم كفاية رأس مال العامل لتمويل احتياج في رأس المال العامل.

3- التحليل المالي للمشروع بواسطة النسب المالية: ويوجد عدد كبير من النسب المالية، واستعمالها يتوقف على نوعيه القروض المطلوبة، وسنطبق أهمها:

1-3- نسب السيولة: وأهمها:

- نسبة التداول: وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية

الجدول رقم(05): حساب نسبة التداول بنك "BNA"

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
الخصوم المتداولة	2616913	2791202	2989955	3083425	3296718
نسبة التداول	2.15	3.46	4.66	5.61	6.36

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BAN" من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التداول في كلا من السنوات موجبة وفي نفس الوقت تزيد مما يدل على أن رأس مال العامل الصافي يظهر موجب، وأن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها.

2-3: نسب النشاط: وأهمها:

- معدل دوران إجمالي الأصول: ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول

الجدول رقم(06): حساب معدل دوران إجمالي الأصول لبنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
صافي المبيعات	7020000	7371000	7739550	8126528	8532854
مجموع الأصول	10382831	13248728	16323862	18517132	20975047
معدل دوران الأصول	0.67	0.55	0.47	0.43	0.40

المصدر: من من إعداد الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA" نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.67 دج بالنسبة لسنة 2013، وفي سنة 2014 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.55 دج هذا معناه أنه لا يوجد تطور في كفاءة إدارة المؤسسة، وفي سنة 2015 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.47 دج، وفي سنة 2016 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.43 دج، وفي سنة

2015 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.40 دج هذا معناه أنه لا يوجد تطور في كفاءة إدارة المؤسسة.

3-3-: نسب الهيكل التمويلي والسير المالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = ((الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل) ÷ مجموع الأصول)

الجدول رقم (07): حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لبنك "BNA"

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
6063948	6902751	7792906	7707726	7633031	الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل
20975047	18517132	16323862	13248728	10382831	مجموع الأصول
28.91	37.27	47.73	58.17	73.51	نسبة التمويل الخارجي للأصول

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA" من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، حيث أن نسبة التمويل الخارجي للأصول في سنة 2013 كان يساوي 73.51 %، في حين انخفض في سنة 2014 إلى 58.17 %، وانخفض في سنة 2015 إلى 47.73 %، وانخفض في سنة 2016 و 2017 إلى 37.27 % و 28.91% على التوالي، أي أن اعتمادها على التمويل الخارجي انخفض.

4- حساب قدرة التمويل الذاتي: تحسب بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة + مخصصات الإهلاك

الجدول رقم (08): القدرة على التمويل الذاتي لبنك "BNA"

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
3296718	3083425	2989955	2791202	2616913	النتيجة الصافية
1188477	1188477	1188477	1188477	1188477	مخصصات الإهلاك
4485195	4271902	4178432	3979679	3805390	قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA"

نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر أي أن الديون قد تم تغطيتها كليا في السنة الخامسة، يعتبر هذا مؤشر لضمان لتسديد القرض، فالقدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر عبر السنوات، وهذا يدل على تزايد أرباح المؤسسة وذلك من 2011 إلى 2015، إلا أنه في سنة 2014 نلاحظ تراجع في قيمة CAF وذلك يعود إلى الإنخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال، كذلك من الأسباب التي أدت إلى انخفاضه عدم قدرة المؤسسة على تغطية قيمة القرض، وذلك باعتبار هذه السنة بداية المشروع، ويعتبر هذا كذلك إلى انخفاض، ثم العودة في الإرتفاع في سنة 2015، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بالاستغناء عن القروض البنكية خلال مدة منح القرض أي أنها قادرة على تسديد قروضها عند حلول أجلها. ونظرا للمخاطر المترتبة عن اتخاذ قرارات خاطئة، فإنه ينبغي المفاضلة بين مختلف الاقتراحات المتعلقة بالتمويل البنكي طويل المدى وفقا لطرق موضوعية أهمها طريقة صافي القيمة الحالية، فإذا كانت التدفقات النقدية للمشروع لأن سنوات عمر المشروع تحقق المؤسسة من وراءه عائدات سنوية، كما تقوم بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (09): جدول تدفقات النقدية بـ "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	2616913	2791202	2989955	3083425	3296718
مخصصات الإهلاك	1188477	1188477	1188477	1188477	1188477
التدفق النقدي	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
التدفق النقدي المتراكم		15312222	29259131	46587786	67562833

المصدر: من من إعداد الباحثين اعتماد على وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA" ويتم التقييم بطريقة صافي القيمة الحالية (VAN) كما يلي:

$$132888VAN = \frac{5628924}{(1+0.06)} + \frac{9683298}{(1+0.06)^2} + \frac{13946909}{(1+0.06)^3} + \frac{17328655}{(1+0.06)^4} + \frac{20975047}{(1+0.06)^5} -$$

$$VAN = 54905305.26 \text{ DA}$$

بما أن صافي القيمة الحالية موجبة أي أن التدفقات النقدية الداخلة تزيد عن مبلغ الاستثمار، أو بعبارة أخرى إيرادات هذا المشروع تغطي تكاليفه. وبالتالي فإن البنك سيقبل المساهمة فيه لكونه مشروع مربح.

من خلال ما سبق ذكره والدراسة المالية التي قامت بها لجنة القروض اتضح أن المشروع مريح، وأن العميل قادر على تسديد مبلغ القرض قبل فترة الاستحقاق، وبالنسبة للضمانات فبعد قيام الخلية المصادقة على الضمانات بتقدير قيمتها اتضح أنها تغطي مبلغ القرض كله.

كما يعتبر قطاع النشاط هذا مهم جدا في ولاية أم البواقي، حيث يتميز هذا المشروع برأس مال كبير كذلك يعتبر المشروع المقترح تمويله أي تأهيل المشروع يتماشى مع التطورات الحالية. وبالتالي فان اللجنة قررت منح القرض للعميل لما يتوفر فيه من شروط كافية من ضمانات وسمعة جيدة للعميل.

خاتمة: نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، استوحيت علينا التطرق إلى موضوع دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية الذي يخص كل إقتصاد وكل مؤسسة وكل من يدخل عالم الأعمال، إلا أن هذا الأمر يتطلب قرارات حاسمة حيث أي خطأ في اتخاذها سيؤدي إلى حتمية الإفلاس والزوال، وبالتالي لتقادي ذلك استوجب على الأطراف المعنية بالاستثمار فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا والقيام بدراسة تحليلية مبنية على أسس وطرق علمية.

وباعتبار البنك مؤسسة مالية له سياسات خاصة به كسياسة السيولة، الاستثمار، الإقراض، إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

قائمة المراجع:

- ¹ محمد يونس، مخاطر في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 17
- ² أحمد فهمي جلال، دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص 35.
- ³ مرجع نفسه، ص 125.
- ⁴ دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 60.
- ⁵ طارق نصار، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، (8 مارس 2017).
- ⁶ سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة (سطيف)، مذكرة ماجستير، غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 59.
- ⁷ المرجع نفسه، ص 59.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 59.
- ⁹ المرجع نفسه، ص 60.
- ¹⁰ عبد الحفيظ الأقيم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1996، ص 17.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 18.
- ¹² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 175.
- ¹³ محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، ط2، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005، ص 50.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص 51.
- ¹⁵ سعادة اليمين، مرجع سابق، ص 66-67.
- ¹⁶ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، المجمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص 256.
- ¹⁷ شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2011، ص 150.
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص 224.
- ¹⁹ محمد صالح الحناوي، "المنهجية في دراسة جدوى المشروعات"، دار النشر، القاهرة، 1998، ص 372.
- ²⁰ نور الدين خبابه، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص 386
- ²¹ محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 205.
- ²² المرجع نفسه، ص 206.
- ²³ مرجع نفسه، ص 206.
- ²⁴ زبير عياش، "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دكتوراه علوم، تخصص مالية، جامعة أم البواقي - الجزائر - 2012، ص 46.

²⁵ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 34-36.

²⁶ وفاء ناصر المبيريك، " المنشآت الصغيرة التأسيس والإدارة"، متاحة على موقع:

(2017/03/06) faculty.ksu.edu.sa/wafa/page/1

²⁷ مفتاح صالح، معارفي فريدة، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي

السابع، -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونية-الأردن، يومي 16-18 أبريل 2007، ص 3.

²⁸ Paris ، édition DALLOZ ، gestion ، Marché ، La banque : structure ، Sylvie de conssergues 1996 ، P98.

²⁹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، -أطروحة مقممة

لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية 2013/2014، ص 132.

³⁰ زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008،

ص228.

³¹ رقية شرور، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية

ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008، ص 8.